

إعلان للصحافة - المقال محظور للنشر حتى 6.1.26 (الثلاثاء)، الساعة 6:00

فصل الرفاه

الرفاهية في ظل الحرب

- ازداد الإنفاق الاجتماعي قليلاً، لكن حصته من إجمالي الإنفاق الحكومي انخفضت.
- جاء معظم الزيادة في الإنفاق الاجتماعي نتيجة لزيادة ميزانية مرتبطة بالحرب.
- في الأعوام 2023–2025 ازداد عدد المستحقين للحصول على برنامج المتضررين نتيجة للأعمال العدائية بنسبة 465%.
- خلال عقد، انخفض مخزون السكن العام بنحو 18%.
- هناك عدد كبير من الملاكات للعاملات والعمال الاجتماعيين غير المأهولة.
- النقص في العاملات والعمال الاجتماعيين والعبء المفروض عليهم واضح بشكل خاص في السلطات المحلية الفقيرة.

لقراءة الدراسة الكاملة باللغة العبرية [اضغطوا هنا](#) < كلمة المرور: taub0126

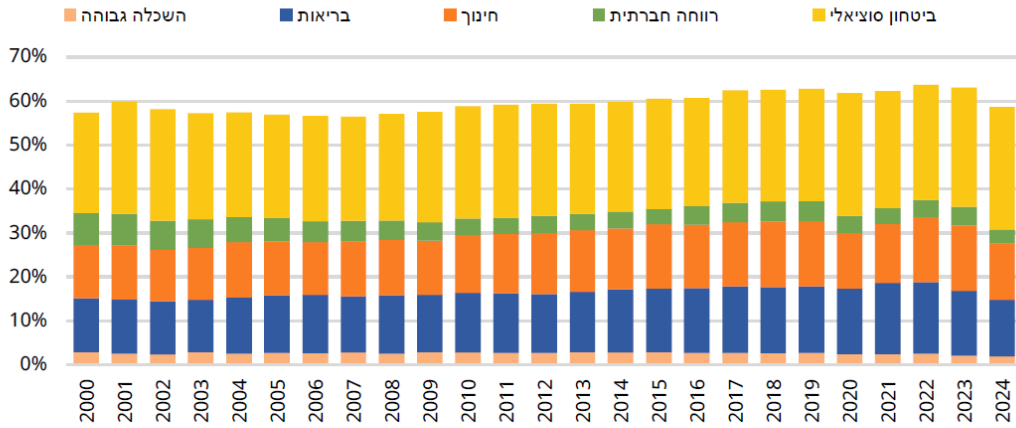
لقد فحص باحثو مركز طاوب البروفيسور جوني غال، وشافيت بن بورات، وياعل عوفاديا نشاط خدمات الرفاه الاجتماعي والضمان الاجتماعي في إسرائيل في عام 2024. تُظهر نتائج الدراسة أن الزيادة الحادة التي طرأت على الإنفاق الاجتماعي العام حدثت بشكل رئيسي بسبب زيادة المخصصات والمدفوعات المرتبطة مباشرة بالحرب، بينما انخفض الإنفاق على خدمات الرفاه الاجتماعي والسكن العام وأنظمة الرعاية طويلة الأمد. وتشير الدراسة أيضاً إلى أن هناك فجوة مستمرة بين تلبية الميزانية للاحتياجات الطارئة وبين سلة الاستجابات المتاحة أمام خدمات الرفاه الاجتماعي في الأوقات الروتينية. يشهد هذا على ضعف هيكلية في خدمات الرفاه الاجتماعي.

زيادة ميزانيات خدمات الرفاه الاجتماعي لأغراض الحرب إلى جانب النقص المستمر للميزانيات التي تلبي الاحتياجات الدورية

في عام 2024، حُصص نحو 400 مليار شيكل للإنفاق الاجتماعي من ميزانية الدولة، وهذه هي زيادة حقيقية مقدارها 38 مليار شيكل تقريباً مقارنة بالعام السابق. ومع ذلك، بعد خصم الإنفاق المرتبط مباشرة بالحرب، كانت الزيادة الفعلية فقط 11 مليار شيكل تقريباً. بلغ الإنفاق الاجتماعي للفرد 40,784 شيكلاً، وهذه الزيادة مقدارها 7%، ولكن دون الأخذ بعين الاعتبار الحرب فلم تُسجل زيادة حقيقية مقارنة بالعام 2023.

انخفضت حصة الإنفاق الاجتماعي من إجمالي الإنفاق الحكومي إلى 59%، وهذه هي النسبة الأكثر انخفاضاً منذ العام 2013، من بين أمور أخرى، بسبب الإنفاق غير الاجتماعي، خاصة المصاريف المتعلقة بالحرب. في عام 2024، بلغ معدل الإنفاق الاجتماعي من الناتج المحلي الإجمالي 20% تقريباً. بالمقارنة الدولية، فإن معدل الإنفاق الاجتماعي في إسرائيل منخفض جداً، حتى مقارنة بالدول التي لا تعتبر دول رفاهية متقدمة.

תרשים 3. שיעורי ההוצאה החברתית מסך ההוצאה הממשלתית, לפי תחומים



מקור: ג'וני גל, שביט בן-פורת ויעל עובדיה, מרכז טאוב | נתונים: משרד האוצר; המוסד לביטוח לאומי

زيادة الإنفاق على الضمان الاجتماعي وتقليل خدمات الرفاه الاجتماعي

عند فحص الخدمات التي تقدمها الوزارات الاجتماعية الحكومية، باستثناء وزارتي التعليم والصحة، يبدو أن الإنفاق في هذه المجالات انخفض في عام 2024 مقارنةً بالعام 2023، ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض ما معدّله 29% في الإنفاق على السكن. من بين مجالات خدمات الرفاه الاجتماعي، فقد ازداد الإنفاق فقط على التشغيل والمجالات التي تقع تحت مسؤولية وزارة الرفاه والضمان الاجتماعي، وحدث ذلك أيضاً بوتيرة معتدلة. ارتفعت ميزانية وزارة الرفاه والضمان الاجتماعي فعلياً منذ عام 2010 من 5.1 مليار شيكل إلى 11.7 مليار شيكل في عام 2024، زيادة قدرها 2.3 مرة، رغم أن عدد متلقي الخدمات ظل مستقرًا خلال هذه الفترة، بل وانخفض قليلاً في بعض السنوات.

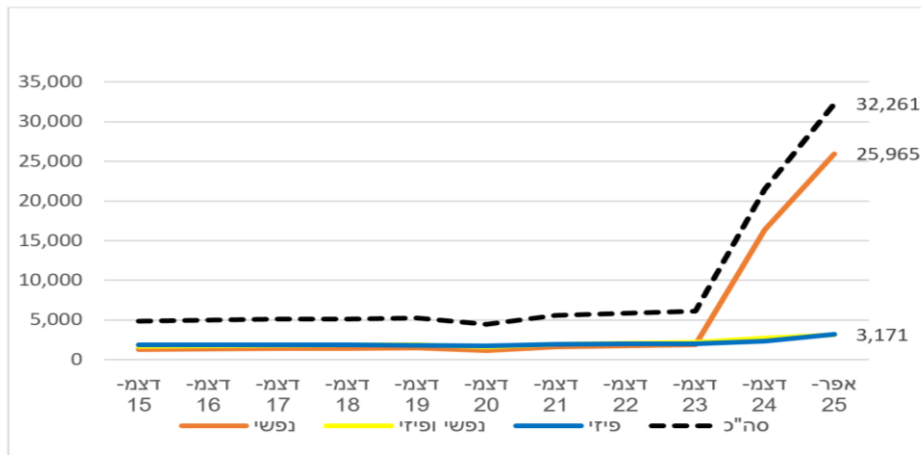
يعتبر الضمان الاجتماعي المجال الرئيسي لنشاط دولة الرفاهية من حيث الموارد المالية، ويشمل بشكل رئيسي دفع المُخصّصات من خلال التأمين الوطني، إلى جانب أنشطة قسم التأهيل في وزارة الدفاع والمِنح الخاصة. في عام 2024، ارتفع الإنفاق على مُخصّصات التأمين الوطني ووصل إلى 172 مليار شيكل تقريباً، مقارنةً بمبلغ 140 مليار شيكل تقريباً في عام 2023، ويرجع ذلك، من بين أمور أخرى، إلى الأسباب الديموغرافية والتغييرات في السياسات. كان معظم الزيادة بسبب الإنفاق المتعلق بالحرب، بما في ذلك المُخصّصات للجنود في الخدمة الاحتياطية وضحايا الأعمال العدائية والمِنح في أعقاب حرب السيوف الحديدية، التي بلغت 34 مليار شيكل تقريباً في عام 2024. فقد بلغ الإنفاق على المُخصّصات للجنود في الخدمة الاحتياطية وحدها 26 مليار شيكل تقريباً، وفي الوقت ذاته برزت مُخصّصات الإعاقة والرعاية التمريضية، حيث زادت في الفترة بين العامين 2023–2024 بأكثر من ثلاثة مليارات شيكل وبنحو مليارٍ شيكلٍ تقريباً على التوالي. بالمقابل، استمر الإنفاق على ضمان الدخل بالانخفاض وبلغ 1.64 مليار شيكل في عام 2024، مقارنةً بمبلغ 1.7 مليار شيكل في عام 2023، إلى جانب انخفاض عدد الأشخاص المستحقين من 60,316 إلى 57,093.

أثرت الحروب في عامي 2024 و 2025 تأثيراً كبيراً في نشاط مؤسسة التأمين الوطني وقسم إعادة التأهيل في وزارة الدفاع. فخلالاً للمرة واحدة، من المتوقع أن ترافق التعويضات الدورية – مثل التعويضات لضحايا الأعمال

העדائية للمتضررين الذين تم تحديد معدلات عجز لهم أو التعويضات لجنود الجيش الإسرائيلي ذوي الإعاقة وعائلات الجنود الذين سقطوا في الحرب – جهاز الضمان الاجتماعي وقتاً طويلاً، ولذلك فإن أي تغيير في هذه البرامج في أعقاب الحرب يؤثر تأثيراً دائماً في الإنفاق الخاص بهذه المؤسسات.

يعتبر برنامج ضحايا الأعمال العدائية إطاراً مركزياً لمساعدة المتضررين من هجوم السابع من أكتوبر. فالتغييرات في البرنامج ملحوظة لدى عددٍ من المستحقين وفي خصائص الأضرار التي لحقت بالأشخاص. فقد ارتفع عدد المستحقين من 5,706 في العام 2022 إلى 32,261 شخصاً في نيسان 2025. من بين الأشخاص الجدد الذين تضرروا منذ السابع من أكتوبر 2023، هناك 92% تقريباً يعانون من إصابة نفسية (24,212 شخصاً)، و 4% إصابة جسدية تقريباً (1,169 شخصاً)، وما يعادل 4% بسبب إصابة نفسية وجسدية على حدٍ سواء (1,048 شخصاً). أبلغت مؤسسة التأمين الوطني أن هناك ما يقارب 45,000 توجه إضافي للاعتراف بالإصابات. وبسبب هذه الزيادة، ارتفع الإنفاق على البرنامج من 613 مليون شيكل في عام 2022 إلى 2.5 مليار شيكل في عام 2024، أي خلال عامين طرأت زيادة أكبر بأربعة أضعاف.

إجمالي عدد ضحايا الأعمال العدائية حسب نوع الإعاقة المعترف بها



מקור: גיוני גל, שביט בן-פורת ויעל עובדיה, מרכז טאוב | נתונים: המוסד לביטוח לאומי

نقص حاد في العمالات والعمال الاجتماعيين، خاصة في المجتمعات المستضعفة

تشير الدراسة إلى نقص حاد في العمالات والعمال الاجتماعيين في أقسام خدمات الرفاه الاجتماعي في جميع أنحاء البلاد. فصحيح حتى آب 2025، فإن ما يعادل 18% من الملاكات غير مأهول، وهناك نقص بما معدله 1,333 عاملاً اجتماعياً بشكل عام. على الرغم من وجود اقتراح عمل للخبراء في المجال، إلا أن وزارتي الرفاه الاجتماعي والأمن تواجهان صعوبة في تجنيد القوى البشرية والحفاظ على عملها في الأقسام. فوفقاً لبيانات الوزارة، فإن ما يقارب 40% من العمالات والعمال الاجتماعيين الذين يبدأون العمل في الأقسام يتركون عملهم خلال بضعة سنوات. ويقوم ما معدله 55% منهم بمغادرة العمل في السنة الأولى و 15% آخرون في السنة الثانية. تجدر الإشارة إلى أن المناطق ذات مستوى الفقر المرتفع تحديداً – أي المناطق ذات الصعوبات الاجتماعية الحادة والحاجة إلى العمالات والعمال الاجتماعيين مرتفعة جداً – فإن معدل الملاكات غير المأهولة أعلى ويصل إلى 23%، مقارنةً بـ 16% فقط في

المناطق ذات مستوى الفقر المنخفض. يُظهر الفحص حسب القطاع أن معدّل الملاكات غير المأهولة مرتفع بشكلٍ خاصّ في السلطات البدويّة، حيث يصل إلى 24% تقريباً، مقارنةً بنحو 17% في البلديات اليهوديّة غير الحارديّة. لقد طرأ انخفاض حادّ على معدّل عدد الموظفين في السلطات التي تمّ أخلاؤها خلال الحرب، من 92% قبل السابع من أكتوبر 2023 إلى نحو 71% في آب 2025.

إضافةً إلى النقص في القوى العاملة – وإلى حد كبير بسببه – فإنّ العبء على العاملات والعمّال الاجتماعيين في أقسام الخدمات الاجتماعيّة كبيرٌ بشكلٍ خاصّ. مثلاً في المناطق الأكثر فقراً فإن عدد الحاصلين على خدمات العمّال الاجتماعيين أكثر بنحو 1.5 مرة من المناطق ذات مستويات الفقر المنخفضة والمتوسطة – 264 حالة مقارنةً بـ 183 بالمعدّل. كما تبرز الفجوات بين السلطات المحليّة التي تعاني من نقص كبير في القوى العاملة، حيث يصل عدد متلقي الخدمات من العمّال الاجتماعيين إلى 259، أما في السلطات المحليّة التي تعاني من نقص منخفض، فيصل عدد متلقي الخدمات إلى 176 حالة.

السكن العام منخفض مقارنةً بعدد المستحقين الكبير

يشير تحليل بيانات الميزانية لوزارة البناء والإسكان، المسؤولة عن تنفيذ سياسة المساعدة السكنيّة، إلى تراجعٍ حادٍ ومستمرٍ في مجال قطاع الإسكان في أولويات الميزانية الحكوميّة، لا سيّما في العقد الأول من القرن. فخلال هذا العقد، انخفض معدّل الإنفاق على الإسكان من 4% من إجماليّ الإنفاق الحكوميّ في أوائل الألفية الثانية إلى 1% تقريباً في عام 2010، ومنذ ذلك الحين ظل هذا المعدّل حول هذا المستوى. وفي عام 2024، انخفض أكثر فأكثر، حيث وصل فقط إلى 0.7% تقريباً.

على مدار العقد الماضي، ارتفع الإنفاق على مساعدات الإيجار باستمرار، من ما معدّله 1.7 مليار شيكل تقريباً في عام 2014 إلى 2.7 مليار شيكل تقريباً في عام 2024. وعلى النقيض من ذلك، ظل الإنفاق على الإسكان العام منخفضاً ومتقلّباً، رغم أنه في العامين 2023-2024 كانت هناك زيادة جديدة على الإنفاق بعد تخصيص الميزانيات لشراء منازل جديدة.

بين عاميّ 2014 و 2024، انخفض عدد الشقق في الإسكان العام بما يُقارب 18% تقريباً – من 57.8 ألف شقة تقريباً إلى 47.1 ألف شقة بالمعدّل. وفي الوقت ذاته، شهد 67% تقريباً من عدد الأشخاص المستحقين الذين ينتظرون الحصول على السكن العام زيادةً، كانت قد بلغت من 2,600 تقريباً في عام 2014 إلى 4,300 تقريباً في عام 2023. تنعكس هذه الفجوة، من بين أمور أخرى، في إطالة وقت الانتظار للشقة لما يُقارب عامًا كاملاً، من سنتين وشهر واحد في عام 2016 إلى سنتين و 11 شهرًا في عام 2023.

بالمقارنة الدولية، فإن حجم الإسكان الاجتماعيّ في إسرائيل منخفضٌ بشكلٍ خاصّ – ففي إسرائيل، تبلغ نسبة الشقق للإيجار في إطار الإسكان الاجتماعيّ نحو 1.8% فقط من جميع الشقق في الاقتصاد، مقارنةً بما معدّله 7.4% في دول منظمة التعاون الاقتصاديّ والتنمية (OECD).

يقول البروفيسور جوني غال، الباحث الرئيسيّ ورئيس برنامج سياسات الرفاه الاجتماعيّ في مركز طاوب: «خلال العامين الماضيين، ألقت الحرب بظلالها الثقيلة على خدمات الرفاه الاجتماعيّ. الآن هو الوقت للتعامل ليس فقط مع

תأثيرات الحرب، بل مع المشاكل الاجتماعية الأساسية في إسرائيل أيضًا، وأبرزها هو الفقر وعدم المساواة والنقص الحاد في الموارد والقوى العاملة في الخدمات الاجتماعية.

מרכז טאוב לدراسة السياسة الاجتماعية في إسرائيل هو مؤسسة بحث مستقلة، غير حزبية، تتناول مواضيع اقتصادية واجتماعية. يقدم المركز لصناع القرارات في إسرائيل وللجمهور أبحاثًا وبيانات حول بعض أهم القضايا في إسرائيل، في مجالات التربية، الصحة، الرفاه، سوق العمل، والسياسة الاقتصادية، بهدف التأثير على عمليات اتخاذ القرارات في إسرائيل، وتحسين رفاهية كل مواطني الدولة.

للحصول على تفاصيل إضافية وتنسيق موعد لمقابلة، يُرجى التوجّه إلى هدار هورين، القائمة بأعمال المتحدّثة في مركز طابوب : 050-6207943